الثورة الاثنين 21 رجب 1433 هـ - 11 يونيو 2012م العدد (17373)

يرى أن وزارة الإعلام ونقابة الصحافيين لم تتصد لفكرة التوسع الكمي خارج القواعد المهنية للصحافة

الصعفاني: نجحت النقابة في الدفاع عن حرية الصحفيين وفشلت في حماية الأفراد والمؤسسات من تجاوزات بعض أبناء المهنة

بداية الحياة في أي مجتمع لا تستقيم إلا بأحد شرطين على الأقل إما السلطة القانونية أو السلطة الأخلاقية او السلطتين معاً وهو ما ينطبق أيضاً على مجتمع الصحافة الذي مايزال منذ أكثر من عقدين من الزمن بلا ميثاق للشرف، فضلاً عن قانون للصحافة لم يكن مناسباً مع المرحلة السابقة ومن باب أولى فإنه لم يعد مناسباً لمواكبة التحولات التي شهدها الوطن اليمني ومحيطنا العربي في ميادين الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير..

تقرير/ عارف الأتام

أخطر أعداء الحرية هم كل من يسيء إلى الحرية حيث يوفرون الغطاء لكل طامع في النيل من الحرية

إعاقة عرض مشاريع قانون الصحافة والنظام الأساسي للنقابة وميثاق الشرف الصحفي على المؤتمر العام الرابع تم تحت ضغوط غير مفهومة

الابتزاز أحياناً

ويضيف عبدالله الصعفاني عضو مجلس نقابة الصحفيين أن توصيف الواقع الصحفي هو الأساس لوضع التشريعات القانونية والأخلاقية التي تنظم المهنة وتدفع بها إلى الأمام فلم يكن كل هذا التعدد الصحفي حصيلة تطور طبيعي للصحافة اليمنية، ولكنه جاء استجابة لحالة سياسية فرضها التعدد الحزبي عقب الوحدة اليمنية المباركة عام ١٩٩٠م بعد أن كان الحزب الواحد هو المساند والسيد الوحيد سواء في شمال الوطن أو جنوبه.

ويرى الصعفاني في ورقة عمل بعنوان "واقع المهنة الصحفية ودور النقابة في إطلاق ميثاق الشرف الصحفي" ان هذه الحالة السياسية جعلت كل حزب من أحزاب مابعد الوحدة يركز على أن يكون له صوته الصحفي، فضلاً عن حماسة لافتة لإصدار صحف أهلية مستقلة لم يكن بعضها خارج التأثير والارتباط بالأحزاب حتى استحقت أن تطلق عليها الأحزاب بالصحف المناصرة رغم حديث الاستقلالية، وهو ما أفرز عددا كبيرا من الإصدارات الصحفية تتسابق على عدد محدد من القراء ومساحة إعلانية لم يتحكم فيها مستوى الحضور الإعلامي أو حجم التوزيع وإنما العلاقات الشخصية للقائمين على الصحف حتى لا أتحدث عن الابتزاز أحياناً كما هو الحال بنشر إعلانات دون موافقة الجهات وفرض الصحيفة للأمر الواقع وفي ذات سياق الحالة الحزبية جرى تفريخ صحف أخرى إما بانشقاق الحزب عن نفسه أو بتمويل بعض الأحزاب لصحف أهلية تحت هدف خفي مضمونه مع الأسف"ذل من لا سفيه له أو ليكن لنا سفهاء، كما أن لهم سفهاء وهو ما صار معروفاً للقريب من أي مطبخ أو مقيل سياسي مغلق.

دخلاء

ويؤكد الصعفاني في ورقة العمل التي قدمت بندوة "دور الصحافة والإعلام في تعزيز قيم التعايش والسلام ومكافحة الفساد" أن الانفتاح المفاجئ على الصحافة كشف عوار البنية الفنية والبشرية؛ الأمر الذي سمح بدخول المئات إلى ميدان الصحافة بعضهم يفتقر للتأهيل العلمي أو الخبرة الكافية أو الموهبة فكان أن انعكس هذا الحال على مضمون الممارسة الإعلامية وشكلها والغريب أن هناك من حصل على منصب رئيس التحرير فيما لا تنطبق عليه شروط العضوية في نقابة الصحافيين وهي شروط سهلة تمثل الحالة الأدنى للكفاءة صحيح أن الانتماء إلى النقابة طوعي، لكنها إشارة إلى حجم النظرة التسطيحية لمهنة الصحافة.

ويجزم الصعفاني: ان وزارة الإعلام ونقابة الصحافيين لم تتصديا لفكرة التوسع الكمي خارج القواعد المهنية، بل إن هناك من رأى مصلحة سياسية في تفريخ الصحف الصفراء لتختلط الأوراق والألوان والأسماء ببعضها ويفقد المجتمع ثقته في الصحافة حتى لو جاءت من الباب المهني الأبيض ولكننا في نقابة الصحافيين نجحنا إلى حدود بعيدة في الدفاع عن حرية الصحفيين وحقهم الدستوري والقانوني في التعبير، لكننا فشلنا في حماية الأفراد والمؤسسات من تجاوزات بعض أبناء المهنة، فضلاً عن سلبية العادة اليمنية العامة المتمثلة في عدم تطبيق القانون إلا بصورة استثنائية أو مناسباتية وهو ما أخضع ممارسة المهنة إلى المزاج وفتح ثغرة إضافية، إلى جانب الباب المخلوع ولم يكن هذا الواقع خارج تأثيرات التجاذب السياسي والصراع الحزبي وتقاطعات المصالح.

توجس

ويذهب نائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس التحرير إلى ان الواقع كان سبباً في مؤشرات حرية الصحافة والصحافيين وعلاقة الدولة بالمجتمع الصحفي ومحددات أشكال الرقابة وما أحاط بذلك من الملابسات والملاسنات التي أدت إلى توجس مجاميع من الصحفيين خيفة من أي تشريع قانوني خاص بالصحافة وهو ما يفسر كيف أننا مانزال وحتى "اللحظة نمارس العمل الصحفي بالقانون رقم ٢٥ الصادر عام ١٩٩٠ رغم حدوث متغيرات عديدة في الواقع الوطني والسياسي والديمقراطي وفضاءات حرية الرأي والتعبير وإذا كان إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات مثل مكسباً مهماً لأبناء المهن الإعلامية وللمجتمع نفسه، فإن المؤمل أن يكون قانون الإعلام المرئي والمسموع عامل دفع للحريات لحماية المجتمع أفراداً ومؤسسات، خاصة بعد أن نجحت النقابة قبل أيام بإقناع وزارة الإعلام بسحب المشروع الذي كانت أرسلته إلى الحكومة بحيث تعاد مناقشته داخل النقابة كحق أصيل للصحفيين في إعداد مشروع القانون الذي ينظم مهنتهم أيضاً إذا كان هناك ما يمكن استيعابه في تبادل عادة التجاذب بين النقابة والحكومة تبعاً لفهم كل طرف لحسابات المكسب والخسارة في حالة وجود قانون جديد فإن ما لا أتحرج من الاعتراف به.

المسؤول وليس المأزوم

ويستغرب الصعفاني من تعثر عرض ميثاق الشرف الصحفي على المؤتمر العام الرابع ويقول ميثاق الشرف الصحفي حاز كمشروع على إجماع أعضاء المجلس " مجمعين" رغم أنهم يمثلون مختلف الأطياف السياسية وإن كنت أعتقد بأن إعاقة عرض مشاريع قانون الصحافة والنظام الأساسي للنقابة وميثاق الشرف الصحفي تم تحت ضغوط غير مفهومة استحقت وواكبت المؤتمر العام الرابع للنقابة وأبقت على التطبيق المناسباتي للقانون رقم ٢٥ الذي تجاوزه الزمن بكل المقاييس.

ويؤكد الصعفاني على أنه لايمكن لنقابة الصحافيين إلا أن تكون قلعة للحرية وبيتا للصحافيين فإن من المهم جداً أن لا تعقد نقابة الصحافيين المؤتمر العام الخامس في مارس من العام المقبل إلا بمشاريع تشريعية تكرس قواعد انضباطية في شكلها المسؤول وليس المأزوم وتمنع المساس بحرية الصحافيين أو الانتقاص من كرامتهم أولاً لأنهم مواطنون وثانياً لأنهم يظنون وهم يعتقدون عن حقوق المجتمع أن من حقهم على المجتمع ومؤسساته أن يدعم حرياتهم بما يتواكب مع متاعب قيامهم بدور ضمير الغائب.

ويوضح ان مجلس النقابة الحالي والمجلس السابق عكف على مناقشة مشروعين أحدهما مفصل، كان محل خلاف أفضى إلى الموافقة على مشروع قانون من ٢٣ مادة مكثفة ومركزة جمعت بين استيعاب الواقع الصحفي اليمني ودونما تفريط بالمقاييس العالمية لميثاق الشرف وهذا الميثاق وهو من الاختصار بحيث يمكن أن يأخذ وضعه في واجهات المؤسسات والصحف ونصوصه على هذا النحو:

ميثاق شرف

مشروع ميثاق شرف الصحفيين اليمنيين المقدم إلى المؤتمر العام الرابع، أعضاء نقابة الصحفيين اليمنيين نلتزم بما يلي :- الأمانة والصدق فيما ننشره وبما يحفظ للمجتمع قيمه وأخلاقياته وللأفراد حقوقهم وخصوصياتهم وحرياتهم ، احترام تعدد واختلاف الآراء والمعتقدات الدينية والمذهبية والسياسية والحق في التعبير عنها ونقدها ومناقشتها دون ازدراء بها أو أصحابها ، عدم استغلال المهنة لتحقيق منافع شخصية أو الإساءة للآخرين والتشهير بهم وتشويه سمعتهم ، الحياد في نقل الأخبار والوقائع والأقوال ونشرها دون اختلاف أو تشويه أو نقصان يخل بالمعنى ، تحري صحة ودقة المعلومات قبل نشرها ونسب الأقوال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحاً ، الفصل الواضح بين المواد التحريرية والإعلانية وتجنب الخلط بينهما مع بيان ذلك للجمهور ، عدم الخلط بين الخبر والرأي أو تضليل الجمهور بأي شكل من الأشكال ، تصحيح الأخطاء التي قد تقع فيما ننشره، وإتاحة الفرصة للردود أو التصحيحات من أصحاب الحق ونشرها بنفس المساحة والموقع وفقاً لقواعد النشر وفي حدود الموضوع الأصلي مع الحفاظ على حق الصحفي في التعقيب ، تجنب استعمال كلمات وعبارات فيما ننشره بقصد الإساءة لسمعة جنس أو عرق أو مجموعة معينة أو النيل من الأعراض وانتهاك حرماتها ، الامتناع عن إخفاء أي معلومات من شأن نشرها تحقيق مصلحة عامة ، رفض أي امتيازات أو هدايا من فرد أو جماعة أو جهة لها مصلحة في نشر واقعة ما أو في عدم نشرها ، عدم ابتزاز الأفراد أو المؤسسات واستغلال المهنة للحصول على إعلانات أو نشر إعلانات دون الحصول على موفقة مسبقة من الجهة المعنية، ولايجوز نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وآدابه العامة،أو تنطوي على ضرر أو تشهير بالأفراد والمجتمع ، رفض استلام أي أموال من أي جهة كانت مقابل التغطية الصحفية لأحد نشاطاتها ، عدم السطو على النصوص والمواد الصحفية وإنتاج الآخرين واحترام حقوق الملكية الفكرية عند اقتباس أي معلومة أو رأي والإشارة إلى ذلك فيما ننشره ، الامتناع عن إعادة نشر نصوص حوارات أو مقالات أو تقارير صحفية إلا بإذن مسبق من صاحب الحق والإشارة إلى المصدر في حال الاقتباس أو الموافقة من صاحب الحق ، رفض انتحال اسم صحفي آخر أو الكتابة باسمه أياً كان الهدف ومهما كان السبب ، تجنب نشر أي صور تتعلق بضحايا الجرائم من الأطفال أو ممن يستحقون حماية المجتمع ، الكشف عمن يسيء إلى المهنة أو يوظفها لمنفعة غير مشروعة أو استغلال موقعه في إهدار حقوق زملائه أو مخالفة مبادئ وأخلاقيات المهنة ، المسئولية بيننا تضامنية في الحفاظ على كرامة المهنة وأسرارها ومصداقيتها، والدفاع عن حقوقنا المهنية ، الدفاع عن حق الصحفي في الامتناع عن الكتابة ضد ما يعتقده أو يخالف ضميره المهني ، تشجيع وسائل الإعلام المختلفة على وضع أدلة سلوك مهني بما لايتعارض مع بنود هذا الميثاق ، نعهد إلى مجلس نقابة الصحفيين تنفيذ هذا الميثاق وفقاً للنظام الأساسي للنقابة.

التوازن المأمول

ويلفت الصعفاني الى إن أي ميثاق للشرف لابد أن يسبقه إقرار النظام السياسي الجديد الذي يعكف على إنجاز مشروعه مجموعة من أبناء المهنة المخضرمين بتكليف من المؤتمر العام الرابع ومن أهم مواده المنتظرة تشكيل مجلس يتولى البت في التظلمات والشكاوى بما يحقق التوازن المأمول بين قيم الحريات الصحفية وبين عدم التفريط بالمبادئ العالمية للنزاهة واحترام الحقيقة.

ويشدد إن أخطر أعداء الحرية هم كل من يسيء إلى الحرية حيث يوفرون الغطاء لكل طامع في النيل من الحرية ومن هنا لا غنى عن قانون يضبط الإيقاع الإعلامي العام دونما انتقاص من حرية الصحافة، وميثاق شرف يعيد الاعتبار لمفهوم السلطة الأخلاقية المعادل الحضاري في ثنائية سلطة القانون وسلطة الأخلاق ولقد صدق أحدهم وهو يقول: عندما تسيء صحيفة لي ولك لأصدقائي وأصدقائك وللذوق العام فإنها لاتضر الحاكم، وإنما تربحه حيث ما أسهل أن يقول: بالله عليكم هل أنتم بحاجة إلى حرية من هذا النوع أما لو وصل الشطط حد المشاركة في ضرب الوحدة الوطنية فأطلق مخاوفك ولاحرج.

د. محمد معمر عبدالوهاب

بعيداً عن السياسة - ٢ -

تواصلا مع موضوع الأسبوع الماضي حول مدى جدوى وجود وزارة للإعلام في أي حكومة .. فإني لاأجد افضل مما قدمته شخصيا في شهر مايو ١٩٩٩م في ندوة علمية احتضنتها جامعة صنعاء تحت عنوان – واقع الصحافة اليمنية – ضمن اوراق عمل قدمت للندوة حيث كانت مداخلتي في محور التشريعات الإعلامية التي تنظم النشاط الصحفي وحرية الصحافة .. وفي مقدمة بسيطة تطرقت لمسألة حرية الصحافة بالقول (اننا كحكومة لم نصل بعد الى الفهم الكامل لمفهوم حرية الصحافة.. اقول هذا لأننا بصراحة لازلنا نحتفظ بحقيبة وزارية اسمها وزارة الإعلام وهذا تأكيد صريح بأننا وأقصد الحكومة لازلنا نمارس عملية الحد من حرية الصحافة وفرض التسلط عليها بمختلف الأشكال والأساليب) .. بعدها تقدمت بعدد من المقترحات والمعالجات (لضخ الحياة لحرية الصحافة في البلاد بالمفهوم الحديث والمتطور ولإنهاء التجاوزات والاختلافات القائمة) كما قلت في مداخلتي ثم وضعت تلك المقترحات واوردها بالنص كما هي:

– ان عصر العولمة يؤكد حتمية انتهاء دور وزارات الاعلام في الرقابة والتوجيه والمتابعة ..ولنا في دولة قطر الشقيقة تجربة تستحق الاقتداء بها.

– تنفيذ قانون الصحافة والمطبوعات اليمني من مهام اجهزة القضاء من النيابة الى المحاكم الى جانب اهمية احترام القضاء وعدم التدخل في شؤونه تحقيقا لمبدأ نزاهة واستقلالية القضاء وانتصارا للدستور والقوانين.

– اعادة تنقيح قانون الصحافة والمطبوعات ليتناسب مع مجمل التطورات الجارية على المستوى المحلي والدولي لتعزيز حرية الصحافة وتحديد جوانب الحظر بوضوح منعا لأي اجتهادات او تفسيرات مزاجية عند الالتباس.

– تشكيل مجلس اعلى للاعلام مستقل يكون من مهامه تنظيم التعامل بين اجهزة الإعلام الحكومية وكذا بين الصحافة الحكومية والأهلية والحزبية وحماية الصحافة والإعلام من التدخل والاحتواء ومراقبة مدى احترام حريتها وحقوقها المكفولة دستوريا.

هذه هي المقترحات التي وضعتها آنذاك أي قبل ١٣ عاما رغم انها لم تعجب البعض ..ولكن المقال الأكثر قوة والذي نشر في صحيفة الثورة صفحة دنيا الإعلام العدد ١٤٥٧٢ في ٤ اكتوبر٢٠٠٤م وكان واضحا اقتطف منه مايلي (ومن خلال حرصي على متابعة تصريحات قيادة وزارة الإعلام وخاصة الوزير منذ دخوله الى الحكومة السابقة واستمراره في الحكومة الحالية فأنه لم يتطرق لموضوع الاذاعات غير الحكومية وكأنه خط احمر لايمكن الحديث عنه أو تجاوزه في عصر سقطت فيها كل الخطوط الحمراء والصفراء والزرقاء في عالم الإعلام والاتصالات فهل تستطيع وزارة الإعلام التي انتهى اصلا مبرر وجودها واصبحت وزارة تصريف اعمال يومية روتينية في دولة –ديمقراطية ناشئة) الى آخر الموضوع ولنا متابعة اكثر في الأسبوع القادم إن شاء الله.

alshamiry1@hotmail.com

في دراسة «تأثير التعرض للإعلانات التلفزيونية على اتجاهات الشباب نحو المادية»

الإعلان التلفزيوني لا يمثل تهديداً للشباب ويدفعهم لامتلاك الأشياء المعلن عنها لتحقيق السعادة والرضا

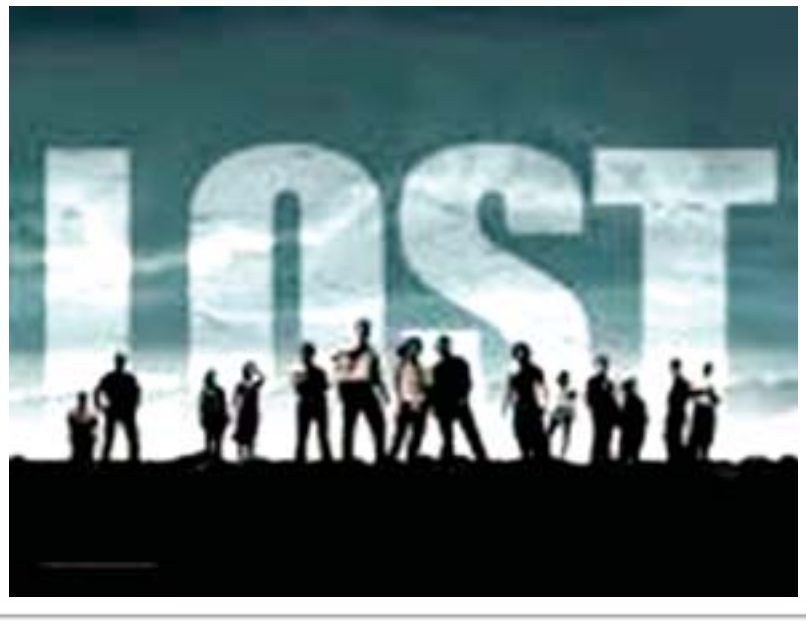

تقرير/ المحرر

* .. أوضحت دراسة حول "تأثير التعرض للإعلانات التليفزيونية على اتجاهات الشباب نحو المادية "دراسة مسحية " أن هناك علاقة بين الاتجاه العام نحو الإعلان التليفزيوني وبين الاتجاه نحو المادية حيث كلما كان الفرد اتجاهاته أكثر إيجابية نحو الإعلان التليفزيوني كلما كانت اتجاهاته أكثر إيجابية نحو المادية ولكن هذه العلاقة ضعيفة ومن ثم وفقاً لنتائج هذه الدراسة لا يمثل الإعلان التليفزيوني تهديداً للشباب ودفعهم لامتلاك الأشياء المعلن عنها لتحقيق السعادة والرضا .

وبينت نتائج الدراسة التي أجرتها داليا محمد عبدالله محمود أنه لا توجد علاقة بين كثافة التعرض للإعلان التليفزيوني وبين اتجاه الشباب نحو المادية. وان هناك علاقة ارتباطية عكسية عالية الدلالة بين الاتجاه نحو المادية والرضا العام نحو الحياة.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين حجم التعرض للإعلان التليفزيوني وبين الاتجاه نحو المادية وأيضاً تحديد العلاقة بين الاتجاه نحو المادية والرضا العام نحو الحياة وذلك بين الشباب الذين ينتمون لمستويات اجتماعية واقتصادية منخفضة ومتوسطة ومرتفعة كما تهدف الدراسة أيضاً إلى تحديد العلاقة بين الاتجاه نحو المادية ومجموعة من المتغيرات متمثلة تأثير الجماعة المرجعية التي ينتمي لها الفرد، والاتجاه العام نحو الإعلان التليفزيوني ، وبعض السمات الديموجرافية الأخرى كالنوع ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية، ورغبة الفرد في الاشتراك في برامج المسابقات التليفزيونية.

واعتمدت الدراسة على نظرية المقارنة الاجتماعية Social Comparison Theory في علم النفس والتي وضعها ليون فيستنجر ١٩٥٤ والتي ترى أن أحد الطرق للتعرف على أنفسنا هي مقارنة أنفسنا بالآخرين فالأفراد يدخلون أنفسهم هذه المقارنة نظراً لعدم وجود أساليب موضوعية متاحة يستطيعون من خلالها تقييم أدائهم وقدراتهم.

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية وستستخدم هذه الدراسة منهج المسح ، وستجرى هذه الدراسة على عينة عمدية حصصية من الشباب المتواجدين بمحافظتي القاهرة والجيزة ، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٤٠٥ مفردات وتم توزيعها بالتساوي على الأحياء السكنية أي ١٣٥ مفردة مقسمة وفقاً للنوع حيث الذكور ٦٩ مفردة بينما الإناث ٦٦ مفردة أي بنسبة ٥١٪ إلى ٤٩٪. تتمثل أداة جمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية في استمارة بحث بالمقابلة وقد استخدمت الباحثة أسلوب الصدق الظاهر " صدق المحكمين" بعد إعداد الاستمارة في صورتها المبدئية وقد تم إجراء التعديلات التي أوصوا بها.

إصدار العدد الأول من صحيفة ٣٠ نوفمبر بحضرموت

* .. أكد رئيس مجلس إدارة مؤسسة باكثير للصحافة والطباعة والنشر رئيس تحرير صحيفة ٣٠ نوفمبر عبدالعزيز صالح جابر أنه تقرر إصدار العدد الأول من صحيفة (٣٠ نوفمبر) اليومية اليوم لتشكل إضافة نوعية إلى مجمل الإنجازات التي تحققت لمحافظة حضرموت.

وأشار جابر في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن صحيفة (٣٠ نوفمبر) التي ستصدر من المكلا عاصمة محافظة حضرموت هي امتداد لإرث صحفي وإعلامي تميّزت به محافظة حضرموت منذ مطلع القرن الماضي وساهم في نشر الوعي الحضاري والشعور بالانتماء الوطني وخلق ثقافة وطنية تحررية ساهمت في صنع التحولات نحو الحرية والديمقراطية والبناء والتنمية.

وأضاف: وستسهم الصحيفة في خلق نقلة نوعية في المجال الصحفي والإعلامي والثقافي والأدبي والعلمي والاقتصادي من خلال رفع مستوى المادة الصحفية التي سوف تقدمها لمواكبة التنمية التي يعيشها الوطن عامة وحضرموت والمحافظات المجاورة خاصة وتنمية ممارسة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير على قاعدة التمسك بالثوابت الوطنية وتعميق مبدأ الحوار المسؤول الذي يقوده وينتهجه الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية انسجاماً مع روح الوفاق الوطني ودعم جهود القوى السياسية كافة لتنفيذ المبادرة الخليجية.

داعياً كافة الأقلام الصحفية والأدبية والثقافية والدينية وكل من له شأن في المجال الإبداعي ومن القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بمكوناتها كافة إلى المساهمة في الكتابة للصحيفة لأنها ترحب بالجميع لخلق رأي عام يبحث عن الحقيقة ويعمل على نقد السلبيات وتصحيحها بعيداً عن الإثارة ورفع شعار الحيادية والمهنية في أداء رسالتها الإعلامية انطلاقا من السياسة الإعلامية للدولة ووزارة الإعلام.